



## عقوبة الإعدام في إيران و ضمانات المحاكمة العادلة

FDHRD

يناير 2023

إعداد  
الهالي محمد  
تحرير  
محمد البدوي

# عقوبة الإعدام في إيران وضمانات المحاكمة العادلة

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- تأسست عام 2005 برقم قيد 6337 طبقا للقانون 84 لسنة

2002 وتم توفيق الأوضاع باعتبارها جمعية مركزية طبقا للقانون رقم 149

لسنة 2019 برقم قيد 1084 - غير حزبية لا تهدف الى الربح ويخضع نظامها

الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات

الخاصة.

الموقع الإلكتروني [/https://www.fdhrd.org](https://www.fdhrd.org)



© ALL RIGHTS RESERVED- 2021

FDHRD



## مقدمة:-

لقد صار جدلاً حول الإبقاء على عقوبة الإعدام أو إلغاؤها، فإتقت أغلب الدول وخاصة الدول الأوروبية على إلغاؤها وهناك مجموعة من الدول إتقت على تطبيقها في الجرائم الإستثنائية والخطيرة فقط إلا أن هناك عدد قليل من الدول ما يزال يطبقها في كثير من الجرائم وبأعداد كبيرة كل عام ومنها دولة إيران التي تسجل رقماً قياسيماً في عقوبة الإعدام.

تطبق إيران عقوبة الإعدام بجرائم مختلفة منها القتل العمد والردة والجرائم الجنسية كالإغتصاب والحراية والإفساد في الأرض وينطوي تحت الإفساد في الأرض جملة من الجرائم ومنها أي شخص يرتكب جريمة علي نطاق واسع ضد الصحة والسلامة الجسدية لأفراد المجتمع أو أي جرائم ضد الأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد أو نشر الأكاذيب وإفتراف الحرائق أوالتخريب أو إلحاق أضرار جسيمة بالسلامة الجسدية للأشخاص أو الممتلكات العامة أو الخاصة أو يتسبب في نشر الفساد، كما تقوم إيران بتطبيق الإعدام بجرائم غير منصوص عليها في قوانينها كتجارة المخدرات.

وتعتبر إيران من الدول القليلة التي تطبق حكم الإعدام علي الأطفال دون سن 18 سنة علي الرغم من توقيعها علي إتفاقية حقوق الطفل، ومعظم حالات الإعدام التي تطبقها إيران سواء علي الأطفال أو المواطنين تفنقر أسس المحاكمة العادلة والمنصفة ويتم إنتهاك حقوق الإنسان بها.

**ومن هنا يهدف التقرير إلي بيان إنتهاك إيران لحق مواطنيها في الحياة من خلال تطبيق عقوبة الإعدام مع مخالفتها للإتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وإفتقار المحاكمة للضمانات العادلة والمنصفة وبيان ذلك بمجموعة من الحالات خلال عامي 2021 - 2022.**

بداية لا بد من تعريف عقوبة الإعدام، وموقف المواثيق والإتفاقيات الدولية من الحق في الحياة وتطبيق عقوبة الإعدام، وبيان موقف الدول المختلفة منها.



ومن ثمة بيان موقف إيران من تطبيق عقوبة الإعدام وفقاً لقوانينها الوطنية، والحالات التي يتم تطبيق الحكم بالإعدام بها، وإجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام وفقاً للقانون الإيراني.

وأخيراً بيان مجموعة من حالات الإعدام التي قامت إيران بتطبيقها علي مجموعة من الجرائم المختلفة من قتل عمد ومخدرات وحرابة والإنضمام لجماعات مسلحة، وبيان مجموعة أخرى من الحالات التي صدر ضدهم أحكام إعدام ولكن ما زالت لم تنفذ بعد وذلك علي خلفية الإحتجاجات الأخيرة التي شهدتها إيران منذ سبتمبر 2022.

#### أولاً:- تعريف عقوبة الإعدام:-

تختلف عقوبة الإعدام عن العقوبات الجسدية الأخرى لأنها تمس أهم حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة وهناك عدة تعريفات لعقوبة الإعدام منها:-

- 1- "إزهاق روح المحكوم عليه" وهو من حيث السياسة الجنائية عقوبة إستئصال إذ يؤدي إلي إستبعاد من ينفذ فيه من أفراد المجتمع وذلك علي نحو نهائي لا رجعة فيه.
- 2- إزهاق روح المحكوم عليه بإحدي الوسائل المقدره بالقانون كالشنق، أو الرمي بالصاص، أو قطع الرأس، أو الصعق بالتيار الكهربائي، أو الغاز السام ... إلخ.
- 3- إزهاق روح المحكوم عليه بوسيلة يحددها القانون بعد صدور حكم ضده من محكمة مختصة بالإعدام لإرتكابه جريمة خطيرة ينص عليها القانون.
- 4- عقوبة بدنية تصيب الإنسان في جسمه فتلحق به ألماً مادياً.

وهناك تعريف أكثر شمولاً لعقوبة الإعدام يتمثل في: عقوبة جسدية، توقع علي الشخص المحكوم عليه من سلطة مختصة، تؤدي إلي إزهاق روح الجاني المرتكب لجريمة خطيرة نص عليها القانون، بوسيلة حددها القانون بعد صدور حكم من محكمة مختصة، وذلك بهدف الردع وتحقيق مبدأ المساواة بين الجريمة والعقوبة.



ومن هنا يمكن إستخلاص مجموعة من العناصر المكونة لعقوبة الإعدام وهي:-

- عقوبة بدنية، فهي جزاء مؤلم يقع علي جسم المحكوم عليه.
  - توقع علي شخص المحكوم عليه، أي تقع علي شخص طبيعي ولا تمتد لأي شخص غير الجاني.
  - يتم توقيعها من قبل سلطة مختصة.
  - يجب أن تؤدي هذه العقوبة إنهاء حياة المحكوم عليه.
  - أن تكون الجريمة خطيرة ومنصوص عليها في القانون، فلا يجب أن توقع في الجرائم العادية.
  - تكون بوسيلة محددة قانوناً، فتختلف الوسيلة باختلاف الدول والأنظمة.
  - أن يكون الهدف منها هو تحقيق الردع والمساواة.
- أي أن عقوبة الإعدام تصدر عن سلطة مختصة وعن طريق محاكمة عادلة ونزيهة، وللمتهم الحق في الدفاع عن نفسه بكل حرية ودون خوف أو إكراه.

**ثانياً:- المحاكمة العادلة والمنصفة كأساس قبل إصدار حكم الإعدام:-**

يعتبر الحق في المحاكمة العادلة من الحقوق الأساسية للفرد وقام المجتمع الدولي بوضع مجموعة من الأسس والمبادئ من أجل ضمان هذا الحق، وهي تهدف بحماية حقوق الفرد منذ لحظة القبض عليه مروراً بتقييمه للمحاكمة وحتى محاكمتهم.

لقد نصت المواثيق والإتفاقيات الدولية علي عناصر المحاكمة العادلة، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص في المادة رقم 10 علي أنه لكل إنسان علي قدم المساواة التامة مع الآخرين الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايده نظراً منصفاً وعلنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أي تهمة جزائية توجه إليه، ثم جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة رقم 14 للنص علي أن الناس جميعاً سواء أمام القضاء ومن حق كل فرد لدى الفصل في أي تهمة جزائية



توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أي دعوة مدنية أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون.

### معايير وضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة في المواثيق الدولية:-

- 1- الحق في عدم التعرض للقبض والإعتقال التعسفي.
- 2- الحق في إبلاغ كل فرد سبب القبض عليه والتهم الموجهة إليه.
- 3- الحق في توكيل محامي، ودفاع المتهم عن نفسه بشخصه أو عن طريق محاميه الذي يختاره وإن لم يكن له محام فعلي القاضي أن يعين له محام من تلقاء نفسه.
- 4- الحق في إبلاغ أسرة المتهم نبأ القبض عليه.
- 5- الحق في عدم الإحتجاز علي ذمة المحاكمة.
- 6- الحق في عدم التعذيب والحق في التحقيق في مزاعم التعذيب.
- 7- قرنية البراءة، أي شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً حتي تثبت إدانته قانوناً.
- 8- الحق في المحاكمة العلنية، أن تكون المحاكمة مفتوحة وعلنية لأن المحاكم السرية تُنتهك فيها حقوق الإنسان بسبب حرمان المتهم من الجانب الرقابي وجانب العدالة.
- 9- الحق في مناقشة الشهود، فحق المتهم مناقشة الشهود بنفسه أو من جانب غيره.
- 10- الحق في الإستعانة بمرجم في جميع مراحل الإجراءات القضائية إن لم يفهم اللغة المستعملة في المحكمة أو يتحدث بها.
- 11- الحق في عدم إعادة المحاكمة للتهمة ذاتها، فلا يجوز إدانته بتهمة تم تبرئته منها مسبقاً.
- 12- حظر تطبيق القانون بأثر رجعي.



13- الحق في الإستئناف، فكل شخص تمت إدانته في جريمة الحق في اللجوء لمحكمة عليا.

### ثالثاً:- عقوبة الإعدام والحق في الحياة في الإتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية:-

شرح المجتمع الدولي في إصدار معاهدات ومواثيق سواء كانت عالمية أو إقليمية تدرج جميعها في إطار إلغاء عقوبة الإعدام صراحة أو الحفاظ علي الحق في الحياة باعتبار أن تنفيذ عقوبة الإعدام ستمنع الفرد من التمتع بحقه في الحياة.

#### 1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948:-

إذ نصت المادة الثالثة من الإعلان علي الحق في الحياة بنصها "لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان علي شخصه" كما نصت المادة الخامسة علي إستتكار أي شكل من أشكال الحرمان من الحياة بنصها "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملة القاسية أو اللإنسانية أو الحاطة بالكرامة" فأشار الإعلان إلي ضمانات من أجل التمتع بالحق في الحياة لكنه لم يحدد موقفاً صريحاً تجاه مسألة الإعدام.

#### 2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 23 مارس 1976:-

نصت المادة السادسة من العهد في الفقرة الاولي علي الحق في الحياة وأنه ملازم لكل إنسان وعلي القانون أن يحميه ولا يجوز حرمان أحد مه تعسفياً. كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة أنه لا يجوز في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام أن يحكم بهذه العقوبة إلا علي أشد الجرائم خطورة وفقاً للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وبحكم نهائي صادر من محكمة مختصة. وفي الفقرة الرابعة من نفس المادة لكل شخص حكم عليه بالإعدام الحق في إلتماس العفو الخاص أو إبدال العقوبة ويجوز منح العفو العام أو الخاص أو إبدال العقوبة في جميع الحالات.



وأشارت الفقرة الخامسة من نفس المادة أنه لا يجوز الحكم بالإعدام علي جريمة ارتكبتها شخص دون سن 18 عام ولا يتم تنفيذ عقوبة الإعدام بالحوامل.

ولم يشير العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بإلغاء عقوبة الإعدام وإنما قلصها لأشد الجرائم خطورة وأحاطها بمجموعة من القيود لتقليلها إلي أكبر حد ممكن.

**3- البروتوكول الإختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف لإلغاء عقوبة الإعدام:**

يحظر هذا البروتوكول تطبيق عقوبة الإعدام ولكنه يجيز الخروج عنه في وقت الحرب بالنسبة للجرائم بالغة الخطورة ذات الطبيعة العسكرية المرتكبة وقت الحرب ويشترط علي الدول أن تعلن تحفظها عند الإنضمام للبروتوكول وليس بعده، وبلغ عدد الدول المنضمة للبروتوكول في 2020 عدد 88 دولة.

**4- الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 4 نوفمبر 1950:-**

تشير الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في مادتها الثانية أن حق الإنسان في الحياة حق يحميه القانون ولا يجوز إعدام أحد عمداً إلا تنفيذاً لحكم قضائي بإدانته في جريمة يقضي فيها القانون بتوقيع هذه العقوبة.

**5- الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1969:-**

أشارت المادة الرابعة من الإتفاقية إلي الحق في الحياة ولكل إنسان الحق في أن تكون له حياة محترمة يحميها القانون منذ لحظة الحمل لا يجوز أن يحرم أحد من حياته بصورة تعسفية.

ولا يجوز في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام أن توقع هذه العقوبة إلا علي أشد الجرائم خطورة وبموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة ووفقاً لقانون ينص علي تلك العقوبة ويكون نافذاً قبل ارتكاب الجريمة، ولا يجوز تطبيق الإعدام علي الجرائم التي لا يعاقب عليها بها حالياً.



كما أنه لا يجوز إعادة عقوبة الإعدام علي الدول التي ألغتها، ولا يجوز في اي حال من الأحوال أن يحكم بالإعدام في الجرائم السياسية أو الجرائم العادية الملحقة بها، ولا يجوز تطبيق الإعدام علي أشخاص اقل من 18 عام وقت ارتكاب الجريمة أو فوق السبعين عاماً أو النساء الحوامل.

وحق كل فرد محكوم عليه بالإعدام طلب العفو الخاص أو العام او إبدال العقوبة ولا يجوز تطبيق الإعدام ما دام الطلب قيد الدراسة من قبل السلطة المختصة.

#### 6- الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004:-

ينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان أنه علي الدول الأطراف أن تحمي كل إنسان علي إقليمها من أن يعذب أو يعامل معاملة قاسية أو مهينة أو لا إنسانية أو حاطة بالكرامة وتتخذ تدابير فعالة لمنع ذلك.

وينص الميثاق في المادة السابعة منه علي ضمانات إضافية للنساء الحوامل والأمهات المرضعات فيمنع تنفيذ الإعدام إلا بعد وضع الحمل ومضي عامين علي الولادة، ولا يجوز الحكم بالإعدام علي من هم دون 18 عام ما لم تنص التشريعات السارية وقت ارتكاب الجريمة علي خلاف ذلك.

#### 7- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981:-

ينص في المادة الرابعة منه علي حماية الحق في الحياة فلا يجوز إنتهاك حرمة الإنسان ومن حق إحترام حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تعسفياً.

#### 8- إتفاقية حقوق الطفل عام 1989:-

في البداية قامت الإتفاقية بتعريف الطفل علي أنه أي إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، وقد نصت الإتفاقية في المادة رقم 37 علي أن تكفل الدولة لأي طفل ألا يتعرض للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، ولا تفرض عقوبة



الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة.

وألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية، وأن يجري إعتقال الطفل أو إحتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

#### رابعاً: - موقف الدول من عقوبة الإعدام: -

إختلفت الدول بين الإبقاء على عقوبة الإعدام أو تطبيقها في أشد الجرائم خطورة فقط وبين الدول التي ترفض عقوبة الإعدام في كل الجرائم بلا إستثناء لأنها ترى أنه ينتهك أهم حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة الذي يعتبر أساساً مساوياً بين البشر جميعاً.

#### الدول التي ألغت عقوبة الإعدام حتي عام 2018: -

هناك مجموعة من الدول ألغت عقوبة الإعدام في جميع الجرائم ويبلغ عددها 106 دولة وأغلبهم الدول الأوروبية لأنهم يروا أن عقوبة الإعدام تتنافي مع الإنسانية وأصبح السجن المؤبد هو العقوبة القصوى للجرائم التي يعاقب عليها سابقاً بالإعدام.

هناك مجموعة أخرى من الدول قامت بإلغاء عقوبة الإعدام في الجرائم العادية فقط وأبقتها علي الجرائم الإستثنائية فقط كالجرائم المرتكبة في ظروف إستثنائية أو الجرائم الخاضعة للقانون العسكري وعددها 8 دول وهم ( البرازيل، بوركينا فاسو، شيلي، السلفادور، غواتيمالا، إسرائيل، كازخستان، بيرو).

كما أنه هناك عدد من الدول لا يطبق عقوبة الإعدام في الواقع وتبلغ عددها 28 دولة، وبذلك يصبح عدد الدول التي ألغت عقوبة الإعدام في القانون أو لا تطبقها في الواقع الفعلي 142 دولة.

#### الدول التي أبقت عقوبة الإعدام حتي عام 2018: -



هي دول أبقت عقوبة الإعدام علي الجرائم العادية ويبلغ عددها 56 دولة وتستند الدول علي ظاهرة إزدياد الجرائم والطابع الردعي للعقوبة، فعقوبة الإعدام ردع للمجرمين وضمان لحقوق الضحايا وحماية الأمن والنظام في المجتمع، وتعتبر إيران ثاني دولة في تنفيذ حالات الإعدام بعد الصين.

**خامسا:- إيران ما بين الإتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية في تطبيقها لعقوبة الإعدام:-**

ما زالت إيران من بين البلدان التي تطبق عقوبة الإعدام وتعتبر من أكثر 3 دول في العالم لها سجلاً حافلاً وأرقاماً قياسية في حالات الإعدام مما يجعلها تلقى ردود فعل من قبل المجتمع الدولي، وتعتبر إيران واحدة من الدول القليلة التي يتم فيها تنفيذ حكم الإعدام بحق مرتكبي الجرح من الأحداث.

**من أين تُستمد عقوبة الإعدام في القانون الإيراني؟**

تُستمد عقوبة الإعدام في القانون الإيراني من القرآن والسنة، والتقاليد الإسلامية، ومصادر الفقه الشيعي.

وتتعلق أحكام الإعدام بالحد الشرعي أو التعزير، فبالنسبة للحد الشرعي فإن الشرع الإسلامي هو المرجع وليس القضاء، أما التعزير فهو عكس الحد الشرعي فالذي يقوم بتحديدده هو الحكومة الإسلامية.

فالمحكومين عليهم بالإعدام بقضايا الكفاح المسلح يُحكمون بالحد الشرعي، أما المحكومون عليهم بالإعدام بقضايا تهريب المخدرات فيُحكمون بالتعزير.

**أبرز الجرائم الإيرانية التي يتم الحكم فيها بالإعدام:-**

هناك 4 أنواع رئيسية من الجرائم في إيران يُعاقب عليها بالإعدام:-



1- القتل العمد مع سبق الإصرار:- وعقوبتها القصاص أو الإعدام إلا إذا قام ذوي المقتول وولي أمره بالعفو عن القاتل، والحكومة الإسلامية لا تستطيع أن تتدخل بشأن القصاص في القتل العمد وإنما الأمر كله بيد ذوي الضحية وولي أمره.

2- الجرائم الجنسية مثل الإغتصاب:- تقرر الحكومة أشد عقوبة في قوانين جمهورية إيران الإسلامية وهي الإعدام.

3- حكم الردة وسب النبي:- تقرر الحكومة أشد عقوبة في قوانين جمهورية إيران الإسلامية وهي الإعدام.

4- جرائم مثل الإفساد في الأرض والمحاربة:- ويعرف القانون الإيراني تهمة الإفساد في الأرض علي أنها "أي شخص يرتكب جريمة علي نطاق واسع ضد الصحة والسلامة الجسدية لأفراد المجتمع، أو أي جرائم ضد الأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد، أو نشر الأكاذيب وإحداث خلل في إقتصاد البلاد وإفْتعال الحرائق، أوالتخريب ونشر المواد السامة والخطرة والميكروبية والفتاكة أو صنعها، أو إنشاء دور لنشر الفساد والفحشاء والدعارة، أو التعاون فيما يؤدي إلي إخلال كبير في النظام العام أو إنعدام الأمن أو إلحاق أضرار جسيمة بالسلامة الجسدية للأشخاص أو الممتلكات العامة أو الخاصة، أو يتسبب في نشر الفساد أو الفحشاء والدعارة علي نطاق واسع"، والمحاربة هي الحرب المسلحة ضد الحكومة الإسلامية وتقرر الحكومة أيضاً أشد عقوبة في تلك الجرائم وفقاً لقوانين جمهورية إيران الإسلامية وهي الإعدام.

**الحالات التي لا يُنفذ فيها الحكم بالإعدام مؤقتاً:-**

يتم تعليق عقوبة الإعدام في إيران علي الأطفال دون 18 سنة والنساء الحوامل ولكن دون تعليق الحكم، فإذا ارتكب طفلاً جريمة وكانت العقوبة المقررة لها هي الإعدام فيتم تأجيل تنفيذ العقوبة حتي بلوغ السن القانوني وبعد ذلك يتم تنفيذ الحكم بالإعدام، والمرأة الحامل يتم تعليق الحكم بها إلي ما



بعد الوضع وبعد أقصي سنتين وشرط أن يكون الطفل بحاجة إلي الرضاعة بتقدير الطبيب ومن ثمة يتم تنفيذ عقوبة الإعدام.

#### **الجرائم التي تم إلغاء عقوبة الإعدام بها في إيران:-**

يرتبط عدد كبير من أحكام الإعدام في إيران بمعاقة متهمين في قضايا مخدرات علي الرغم من أنها ليس لها أساس قانوني.

فقام القضاء الإيراني في 2017 وبهدف الحد من الضغط الدولي وبسبب تنفيذ عدد كبير من أحكام الإعدام لإلغاء عقوبة الإعدام للمدّانين في قضايا مخدرات، ثم قام مجلس الشورى الإسلامي بتعديل قانون مكافحة المخدرات لإلغاء إعدام المتورطين في قضايا المهربين بإستثناء زعيم العصابة المتورط بالإتجار بالمخدرات بإستخدام السلاح في عمليات التهريب والإتجار، أو من يستغل القصر تحت 18 عام في عمليات التهريب.

#### **الفرق بين الإعدام التعسفي والقتل العمد:-**

**الإعدام التعسفي:-** أو الإعدام خارج نطاق القضاء وتصدر الحكومة حكماً دون أمر من المحكمة ولا تراعي القواعد والإجراءات التي تقوم بها المحكمة ولا تحترم حقوق المتهم بما فيها حق الدفاع، وتقوم الحكومة بإعدام الأفراد علي الملأ من أجل فرض هيمنتها وسلطتها.

**القتل العمد:-** يتم تنفيذ الحكم بالإعدام في السر والخفاء ويكون ضد أشخاص متهمين بقتل أفراد آخرين عمداً فينفذ الحكم بالإعدام بأمر من المحكمة وتتم مراعاة القواعد والإجراءات القضائية وحقوق المتهم حتي لحظة الإعدام.

#### **إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام في إيران:-**



قبل تنفيذ عقوبة الإعدام فإنها تمر عبر عدة قنوات، ففي البداية تنظر القضية أمام محكمة ابتدائية فإذا فرضت عقوبة الإعدام فيمكن إستئنافها أمام محكمة أخرى فإذا أيدت محكمة الإستئناف حكم المحكمة الابتدائية فيتم إحالة القضية إلي المحكمة العليا لإبداء وجهة نظرها في تنفيذ الإجراء.

إذا كانت القضية تتعلق بالقصاص يجب إحالة الأمر للمرشد الأعلى "الولي الفقيه" في الجمهورية الإيرانية من أجل تنفيذ حكم الإعدام وبعد الحصول علي الإذن منه يجب الموافقة النهائية من رئيس السلطة القضائية بإعتباره المنفذ الرسمي للعقوبة في إيران وبعد موافقته يدخل الحكم حيز التنفيذ إلا إذا قام ذوي الضحية وولي أمره بالعفو عن الجاني.

أما إذا كان الحكم بالإعدام متعلق بالحد الشرعي أو التعزير فيمكن للمدان طلب العفو فإذا قبلت الهيئة الإلتماس فيتم إيقاف تنفيذ العقوبة وإذا لم توافق فيكون الحكم وصل للمرحلة النهائية. يلتزم القضاء بإبلاغ محامي المدان قبل 48 ساعة من تنفيذ الحكم وإبلاغ أسرة المتهم ومحاميه في قضايا القصاص.

وفي جميع المراحل المذكورة بإمكان المرشد الأعلى أو رئيس القضاء وفقاً للحالات التي يحددها القانون وكبار المسؤولين القضائيين إستئناف المحاكمة ويتم تعليق التنفيذ حتي إستئناف المحاكمة. الإتفاقيات والمواثيق الدولية التي تقر الحق في الحياة الموقعة عليها إيران:-

- إيران دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- صوتت إيران لصالح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلي جانب 48 دولة أخرى وهي عضو في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 1969.
- قامت إيران بالتوقيع علي إتفاقية حقوق الطفل في 13 يوليو 1994.



## سابعاً: - إيران وتطبيق عقوبة الإعدام خلال عامي 2021 - 2022 :-

كشفت تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في إيران عن تضاعف عدد الإعدامات في الأشهر الستة الأولى من عام 2022 مقارنة بعام 2021، وتم إعدام ما لا يقل عن 251 شخصاً من 1 يناير 2022 وحتى 30 يونيو 2022 من بينهم ما لا يقل عن 6 نساء وفي شهر مايو فقط تم إعدام أكثر من 55 شخصاً وهو أعلى عدد من الإعدامات الشهرية منذ عام 2017.

تؤكد منظمات حقوق إنسان إيرانية أن استخدام النظام الإيراني للإعدام استخداماً سياسياً ويهدف إلى ترهيب المواطنين وقمعهم بشكل أكبر وهو ما يؤكد تقرير المقرر الخاص.

في أول 6 أشهر من عام 2022 تم إعدام ما لا يقل عن 80 شخصاً بجرائم متعلقة بالمخدرات في إيران، و 25% من الذين تم إعدامهم في نفس الفترة من الأقلية البلوشية (والأقلية البلوشية هم غالبية السكان في محافظة بلوشستان وسيستان في إيران ويبلغ عددهم 4 ملايين ويتحدثون عدة لهجات ولهم هوية ثقافية مميزة وغالبيتهم من المسلمين وينتمون للمذهب السني الحنفي)، وإعدام 25 مواطن كردياً ومعظمهم متهمين بتهمة القتل العمد.

في عام 2021 تم إعدام ما لا يقل عن 330 شخصاً كان منهم 2 علي الأقل أطفال وقت ارتكاب الجريمة.

وصرح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك الثلاثاء (10 يناير 2023) إن إيران تستخدم عقوبة الإعدام سلاحاً لتخويف المواطنين الإيرانيين والقضاء على المعارضة وإن إعدامها محتجين من دون الإجراءات الواجبة يرقى إلى قتل بموافقة الدولة.



وأوضح تورك "تستخدم الحكومة الإيرانية إجراءات جنائية وعقوبة الإعدام سلاحاً لمعاقبة أفراد يشاركون في احتجاجات ولإثارة الخوف في نفوس المواطنين بغية القضاء على أي معارضة، في انتهاك لقانون حقوق الإنسان الدولي".

### فلسفه عقوبة الإعدام في إيران

هدف العقوبة في إيران هو إرهاب المجتمع وكبت الاحتجاجات الشعبية وليس إلا. ويتم الإعدام في الشوارع أمام أعين العوائل و أمام أعين الأطفال،

تطبق إيران عقوبة الإعدام بحق المشاركين في المظاهرات أو النساء اللاتي يرفضن ارتداء الحجاب وهو عقاب غير مناسب وغير مقبول

ويتم محاكمة المتهمين محاكمات افتراضية سريعة لا يملكون فرصة الدفاع عن أنفسهم بسبب قصر وقت المحاكم الافتراضية، كما أنهم يفقدوا فرصة مقابلة محاميهم والتحدث معهم. وهو امر لا تقره كافة المواثيق المعنية بحقوق الإنسان في تطبيق عقوبة الإعدام بناء على محاكمات سريعة تقتصر لكافة سبل ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة وسرعه تطبيق العقوبة

أمثلة لحالات في إيران تم تنفيذ عقوبة إعدام بهم: -

أ- حالات إعدام علي خلفية المظاهرات المنتشرة في إيران منذ سبتمبر 2022:-

1- في 8 ديسمبر 2022 تم تنفيذ الحكم بالإعدام علي المواطن "محسن شكري" البالغ من العمر 23 عاماً بتهمة الحرابية حيث إتهمته بغلق الطريق وجرح أحد عناصر قوة الباسيج علي خليفة المظاهرات التي تشهدها إيران، والباسيج هم قوة متطوعة شبه عسكرية موالية للحكومة تم تشكيلها علي يد قائد الثورة الإسلامية آية الله روح الخميني عام 1979 وأصبحت أحد أذرع الحرس الثوري.. وقالت منظمة حقوق الإنسان الإيرانية أن السلطات نفذت حكم بالإعدام بحق المتظاهر بعد محاكمة صورية لم تستند لأي إجراءات قانونية.



ورفضت المحكمة العليا الإستئناف الذي قدمه المتهم وبرتت الحكم بأن أفعاله تمثل جريمة حرابة، وتم دفن جثمان محسن شكاري بعد 24 ساعة من إعدامه بحضور عدد قليل من أفراد أسرته وعناصر الأمن.

وقد تم تنفيذ حكم الإعدام بسرعة في وقت كانت تنتظر فيه أسرته نتيجة الطعن في الحكم، وقال مدير منظمة حقوق الإنسان في إيران محمود العامري أن شكاري أعدم بعد محاكمة متسعة وغير عادلة في غياب محامي.(1)

2- في 12 ديسمبر 2022 تم تنفيذ الحكم بالإعدام علي الملاً علي المواطن "مجيد رضا رهنورد" البالغ من العمر 23 عاماً بتهمة قتل عضوين من الباسيج وهما (دانيل رضا زاده - حسين زينال زاده).

وقد تم توجيه تهمة الحرابة إلي مجيد رضا رهنورد، وفي فيديو منشور يظهر قتال وإشتباك بالأيدي بين مجموعة من الأشخاص ولكنها لم تتضح صورة أي من الأشخاص في الفيديو، ولكن المحكمة حكمت عليه بالإعدام مستشهدة بهذا الفيديو وإعترافاته التي لا يعلم أحد تم إنتزاعها منه تحت أي ظروف.

وأصدرت المحكمة حكمها النهائي بناء علي الإعتراف الصريح من المتهم والمستندات الصحيحة في القضية وبناء عليه أدانته المحكمة وتم إعدامه بتهمة الحرابة علي الملاً.

وتقول مسائل إعلام مقربة من الحكومة أن مجيد رضا رهنورد إشتك في 17 نوفمبر في شارع الحر العاملي مع قوات الأمن وطعن كل من حسين زينال زاده ثم دنيل رضا زاده بسكين في الرقبة والكتف فقتلها، ثم هرب من مكان الحادث ولكن تم إعتقاله في 19 نوفمبر عندما كان يخطط لمغادرة البلاد.

<sup>1</sup> وفقاً لموقع العربية.



وأفادت لجنة متابعة أوضاع المعتقلين عن تعرض مجيد رضا رهنورد للضرب وكسر يده أثناء اعتقاله، ولم تسمح له السلطات الإتصال بمحام يعينه بنفسه ولم تتح له الفرصة أيضاً للدفاع عن نفسه في المحكمة لذلك لا توجد تفاصيل حول محاضر الإستجواب والمحاكمة.

كانت الفترة الفاصلة بين اعتقال رهنورد وإصدار لائحة الإتهام 5 ايام فقط ففي 24 نوفمبر إحالة القضية إلي محكمة الثورة والمحاكم الثورية لا تملك الإختصاص للتعامل مع قضايا القتل ولذلك تم توجيه تهمة الحراية لرهنورد بهدف إحالة القضية لمحكمة الثورة.(2)

3- في 7 يناير 2023 قامت إيران بتنفيذ حكم الإعدام في 2 وهم (محمد مهدي كرامي - سيد محمد حسيني) بإدانتهم بقتل أحد أفراد قوة أمنية وهو روح الله عجمان خلال الإحتجاجات التي تشهدها البلاد وكانت المحكمة الإبتدائية حكمت عليهم بالإعدام في ديسمبر وأيدتها المحكمة العليا. وتمت المحاكمة سريعا وقال والد محمد مهدي إن محامي الأسرة لم يتمكن من الإطلاع علي ملف قضية ابنه.(3)

#### ب- حالات إعدام بسبب جرائم تتعلق بالسياسة والإنضمام لجماعات مسلحة:-

1- في 29 يناير 2021 تم تنفيذ الحكم بالإعدام بحق المواطن "علي المطيري" في سجن شيبان بالأهواز وذلك بتهمة قتل إثنين من عناصر ميليشيات الباسيج التابعة للحرس الثوري. تم اعتقال المطيري عام 2018 وتم الحكم عليه بالإعدام من قبل محكمة الثورة الإيرانية في الأهواز، وقالت منظمة حقوق الإنسان الأهوازية أن المحكمة لم تسمح له بمحاميين مستقلين ولا يعرف أي شيء عن تفاصيل المحاكمة.

وقال أقربائه أنه اعترف تحت التعذيب لعدة أشهر في زنازين الإستخبارات الإيرانية بالإتهام الموجه إليه، وتم توجيه تهمة الإنتماء إلي تنظيم داعش الإرهابي إليه بسبب تغيير مذهبه من التشيع إلي

<sup>2</sup> وفقاً لموقع العربية.

<sup>3</sup> وفقاً لموقع سي بي سي نيوز عربي



التسكن وهي تهمة توجهها أجهزة الإستخبارات الإيرانية للمتحولين إلي السنة بما يتنافي مع مبادئ حرية المعتقد. (4)

2- في 30 يناير 2021 تم إعدام الناشط السياسي "جاويد دهقان خلد" البالغ من العمر 31 عاماً في سجن زاهدان بتهمة المحاربة والتعاون مع الجماعات المناهضة للنظام وتم وصفه بزعيم مجموعة مسلحة.

وكانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعت قبلها إلي إلغاء حكم الإعدام الصادر بحقه. (5)

3- في مطلع مارس 2021 أعلنت السلطات الإيرانية إعدام 4 أفراد وهم (جاسم حيدري - علي خسرجي - حسين سيلوي - ناصر خفاجيان) في سجن شيبان في الأهواز وهم سجناء سياسيين وقد لوحظ قبل إعدامهم آثار تعذيب من كدمات في وجوههم وأجزاء أخرى من أجسادهم وتورم في اليد اليمنى لعلي خسرجي.

ولم يتم تسليم جثمانين الـ 4 اشخاص إلي عائلاتهم بعد إعدامهم ولم يتم تسليمهم أي شهادة وفاة وقال مسؤول أمني لاسر المعدومين أنه تم دفن جثمانينهم في مقبرة بهشت آباد. (6)

4- في ديسمبر 2021 تم تنفيذ الحكم بالإعدام بحق الناشط الكردي "حيدر قرباني" البالغ من العمر 48 عاماً حيث تم إدانته بتهم من بينها القتل والإنتماء لجماعة مسلحة وتم تنفيذ الحكم بسجن صندج شمال غربي إيران.

نفي قرباني أي صلة له بعمليات القتل وإعتبرته جماعات حقوق الإنسان سجين سياسي، وأدين قرباني بكونه عضواً في جماعة مسلحة وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني.

4 وفقاً لموقع العربية نت.

5 وفقاً لموقع العربية نت.

6 وفقاً لصحيفة حريات الإلكترونية.



وتزعم مجموعات حقوق الإنسان أن إدانته إستندت إلى أدلة مشكوك فيها تم الحصول عليها تحت التعذيب وتدعي أنه حرم من محامي أثناء التحقيق.

وحدثت الأمم المتحدة في سبتمبر 2021 إيران علي عدم المضي في تنفيذ حكم الإعدام والغاؤه، (7)

**أمثلة لحالات في إيران تم صدور قرار إعدام بحقهم ولكن ما زالت لم تنفذ بعد:-**

تأتي كل حالات الإعدام المعلن عنها والتي صدرت منذ إحتجاجات 14 سبتمبر 2022 بجرائم ضد المواطنين كلها بتهم الحرابية والإفساد في الأرض، ولعل هدف إيران من ذلك هو قمع المظاهرات المنتشرة وقمع حرية الرأي والتعبير في إيران.

1- في 6 ديسمبر 2022 تم صدور الحكم بالإعدام علي المواطن "محمد بروغني" البالغ من العمر 19 عام من قبل المحكمة العليا، وبدأت محاكمته في أكتوبر بتهمة الحرابية حيث تم إتهامه بالهجوم علي مبني الحكومة المحلية في مدينة باكدشت شرق طهران، وبجرح حارس أمن بإستخدام سكين بنية القتل، وإثارة الذعر لدي الناس، ورفضت المحكمة طلب الإستئناف المقدم من محمد بروغني في 2 يناير 2023 وثبتت حكم الإعدام عليه وقالت منظمة حقوقية إيرانية أن الحكم الذي صدر بالإعدام جاء خلال محاكمة حرم خلالها من إختيار محام له. (8)

2- في 7 ديسمبر 2022 صدر حكم بالإعدام ضد حميد قره حسنلو في محكمة كرج وهو أخصائي أشعة بالغ من العمر 53 عاماً وحكمت محكمة الثورة في كرج بالإعدام، وقد تعرض للتعذيب الشديد الذي أدى إلي تكسير ضلوعه.

وقد شارك هو وزوجته في 3 نوفمبر 2022 في الإنتفاضة في طريق جانبي قرب بهشت سكينة كرج وفي هذا المكان قام روح الله عجميان من قوات الباسيج وبعض أفراد القوات النظامية بمهاجمة

<sup>7</sup> وفقاً لموقع سي بي سي.  
<sup>8</sup> وفقاً لموقع العين الإخبارية.



المتظاهرين مما أدى إلي قتله، وحميد قره متهم هو و15 طفلاً وشاباً بالتورط في قتل عنصر الباسيج في الإحتجاجات.(9)

في 3 يناير 2023 قامت المحكمة العليا في إيران بتأييد الحكم بالإعدام علي 2 من المتظاهرين المشاركين في الإحتجاجات وهم ( محمد مهدي كرامي - سيد محمد حسيني ) وتم نقض حكم الإعدام بحق 3 آخرين ومن بينهم حميدو قره حسنلو وإثتان آخرين وهم حسين محمدي ورضا آريا بسبب قصور في التحقيقات.(10)

3- في 13 ديسمبر 2022 قام القضاء الإيراني بإصدار حكم إعدام ضد الأخوين الكرديين فرهاد طه زاده - وفرزاد طه زاده، بسبب مشاركتهما في الإحتجاجات بمدينة أشنوية محافظة أذربيجان الغربية.

وقد تم إعتقال فرهاد في 25 سبتمبر وفرزاد في 13 نوفمبر خلال الإنتفاضة الثورية وقامت محكمة ثورية أصدرت حكم الحراية عليهما.

وتتزايد الجهود الدولية لمنع تنفيذ حكم الإعدام بحق المتظاهرين تزامناً مع زيادة إصدار النظام الإيراني هذه الأحكام وإحتمال التنفيذ الوشيك لبعضهما.(11)

4- علي خليفة الإحتجاجات في إيران قامت السلطات الإيرانية في ديسمبر 2022 بإصدار حكم بالإعدام بحق 24 متظاهراً وتم توجيه تهم لهم تتعلق بالحراية وقام القضاء الإيراني بالتصديق علي الحكم ومنهم: "سهند محمد زاده" البالغ من العمر 27 عاماً وتم توجيه تهمة إليه تتعلق بعداء الله، و"مهان صدرات" البالغ من العمر 23 عاماً وتم توجيه تهمة حمل سكين في الإحتجاجات ونفا الإثتان التهم الموجهة إليهم.

<sup>9</sup> شبكة إيران الحرة.

<sup>10</sup> وفقاً لجريدة الشرق الأوسط

<sup>11</sup> وفقاً لموقع إيران إنترناشونال.



حكم الإعدام بحق سهند محمد زاده صدر بعد محاكمة صورية وبعد أقل من شهرين فقط من إعتقاله، وأدانت محكمة ثورية في طهران سهند بتهمة عداء الله وإتهم بإضرار النار في سلة مهملات وقطع الطريق.(12)

في 31 ديسمبر 2022 قبلت المحكمة إستئناف سهند محمد زادة وأعادت القضية للمراجعة مرة أخرى، وكان سهند قد رفض الإتهامات وقال أنه أُجبر عليها وأضرب عن الطعام قبل أسبوعين.(13) 5- في ديسمبر 2022 تم الحكم بالإعدام علي المواطن "محمد قبادلو" بتهم تتعلق بالإفساد في الأرض ومهاجمة أفراد الشرطة بسيارة مما أدى إلي مقتل فرد وإصابة 5 آخرين خلال الإحتجاجات المندلعة في إيران منذ سبتمبر 2022.

وهو يواجه عقوبة الإعدام بعد محاكمة صورية وقررت المحكمة العليا بإيران قبول إستئناف محتجين محكوم عليهم بالإعدام علي خلفية مشاركتهم في الإحتجاجات الشعبية ولكنها لم تقبل إستئناف المتظاهر محمد قبالي مؤيدة حكم الإعدام بحقه.(14)

6- في ديسمبر 2022 أصدرت إيران حكم بالإعدام بحق المواطن "سامان سيدي ياسين" وهو مغني راب كردي تتناول أغنياته مواضيع تتعلق بعدم المساواة والقمع والبطالة وتم إتهامه بمحاولة قتل أفراد من قوات الأمن وإضرار النار بأحد صناديق القمامة وإطلاق ثلاث رصاصات في الهواء وينفي ياسين كل هذه التهم.

وقبلت المحكمة العليا بإيران الإستئناف الخاص به وأشارت إلي وجود أخطاء في التحقيقات المتعلقة بقضيته ولذلك تم إحالتها مرة أخرى للمحكمة للنظر فيها.(15)

12 وفقاً لموقع العربية.

13 وفقاً لموقع صدي البلد.

14 وفقاً لمنصة المواطن الإخبارية السعودية.

15 وفقاً لبوابة خليجيون نيوز الإخبارية.



7- في 2 يناير 2023 أصدرت محكمة الثورة بإيران الحكم بالإعدام علي المحتج "مهدي محمدي فرد" يبلغ من العمر 18 عاماً بالإعدام مرتين، وقد تم إعتقاله في 23 سبتمبر من قبل المخابرات وشرطة الأمن العام خلال الإحتجاجات التي عمت البلاد في منطقة نوشهر شمالي إيران وتم توجيه تهمة إليه تتعلق بالإفساد في الأرض والحراية.

وخلال إعتقاله تم حرمانه من الإتصال بمحامي يختاره وإتهمته محكمة الثورة في ساري بأنه أحد القادة والمتورطين الرئيسيين في إدارة وتخطيط التجمعات الإحتجاجية يوم الأربعاء 21 سبتمبر. أفاد الفرع الأول لمحكمة ساري الثورية أن تجمع 21 سبتمبر في نوشهر أدي إلي وقوع إشتباكات أسفرت عن مقتل 5 أشخاص وإصابة ضابط شرطة وإلحاق أضرار بالممتلكات الحكومية غير المنقولة من خلال إحراق كشك مرور وبنيات البنوك والمؤسسات الإئتمانية والبلدية وتم إتهام مهدي محمدي فرد بأنه زعيم هذا التجمع وحكم عليه بالإعدام مرتين.

مع حكم الإعدام المزدوج حكمت عليه المحكمة بالسجن 7 سنوات و6 أشهر بتهم تتعلق بالدعاية ضد النظام وإغراء وتحريض الشعب بهدف الإخلال بأمن البلاد وإهانة مرشد الجمهورية الإسلامية والإجتماع والتواطؤ لإرتكاب جريمة ضد الأمن الداخلي.(16)

الخاتمة: -

هناك عدد من الدول ألغت عقوبة الإعدام في جميع الجرائم أو أوقفت العمل بها وتبلغ حتى عام 2018 عدد 142 دولة، كما أنه ما زالت هناك مجموعة من الدول تطبق عقوبة الإعدام ويبلغ عددهم 56 دول وذلك خوفاً من إزدياد الضحايا والحفاظ على الأمن والنظام في البلاد.

16 وفقاً لموقع إيران إنترناشونال.



تعتبر إيران واحدة من الدول التي تطبق عقوبة الإعدام مستمدة تطبيقها من عدة مصادر، وتطبقها على مجموعة واسعة من الجرائم وتطبقها على الأطفال، وبالرغم من إلغاؤها على جرائم مثل المخدرات إلا أنها نفذتها على عدد كبير خلال عام 2022.

معظم حالات الإعدام التي تم تنفيذها إفتقرت لضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة حيث لم تتح لهم الفرصة للإتصال بمحام أو الدفاع عن أنفسهم، كما أن حالات الإعدام تتم بشكل سريع وخاصة الجرائم المتعلقة بالإفساد في الأرض والحراية.

#### التوصيات:-

- 1- الامتثال لقواعد المحاكمة العادلة والمنصفة في جميع الجرائم وخاصة الجرائم المعاقب عليها بالإعدام، وإعطاء الحق للمتهمين بتعيين محام ليدافع عنه.
- 2- تقليص الجرائم المعاقب عليها بالإعدام لجعلها في الجرائم الإستثنائية شديدة الخطورة.
- 3- الإلتزام بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وإتفاقية حقوق الطفل وعدم توقيع عقوبة الإعدام على الأطفال الذين لم يبلغوا سن 18 عام عند ارتكاب الجريمة.
- 4- لا بد من وجود تصريحات واضحة من قبل الحكومة عن الأعداد الحقيقية للأشخاص الذين يتم إعدامهم وبيان الجريمة الموجهة إليهم.
- 5- إصدار أحكام أخرى غير الإعدام على الجرائم المتعلقة بالسياسة والجرائم التي لا تشكل خطورة على المجتمع.
- 6- لا بد من قبول الإستئناف من جميع المتهمين الصادر ضدهم أحكام بالإعدام ضمان لمحاكمة عادلة ومن الممكن ظهور أدلة جديدة في القضية.
- 7- عدم التسرع في إصدار قرارات الإعدام تحسباً لوجود أخطاء في التحقيقات ومن الممكن ظهور البراءة بعد تنفيذ الحكم.